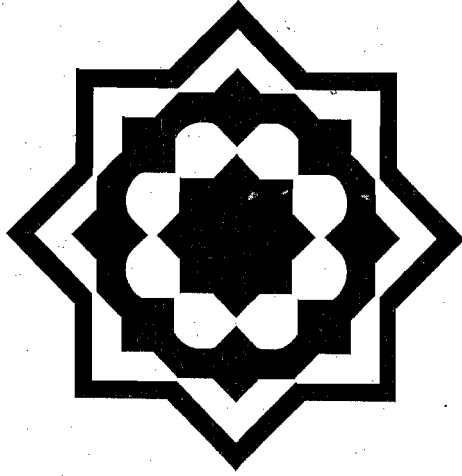


الاشتقاق عند ابن جني

دراسة تحليلية

م.د. سيروان عبد الزهرة هاشم
كلية الآداب / جامعة الكوفة





يقوم هذا البحث على قراءة تحليلية نقدية لموضوع الاشتقاق عند ابن جني؛ إذ كانت لابن جني نظرات متميزة ولمحات لافتة في هذا النطاق المعرفي من التنظيرات اللغوية، فقد أثرت عنه مستجدات متفردة في هذا المورد؛ وتلبية لمقتضى التناول أسست الدراسة على منحيين هما: الأول: السؤال عن مفهوم هذا الاشتقاق والعلّة التي انبثق منها ابن جني لترتيب هذا الموضوع ضمن أساسيات الوجود اللغوي، أما الثاني فهو البحث في الجذور الفكرية لهذا الموضوع في ذهن ابن جني تأسيساً على مقولاته اللغوية في تراثه النصّي المُمثّل بكتابه ((الخصائص))، من هنا كانت دراسة هذا النمط الفكري عند رجل يرافقه التميز والإبداع في صيرورة اتجاهه المعرفي عملاً نبيلاً ونصيهاً إسهامياً في اظهار ما لهذه الشخصية العلمية من سلوك عقلي مرموق في تناول الموضوعات وتأسيسها تجديراً.

توطئة:

إذا كانت العلة التي أسست من اجلها اللغة هي أداء الفهم المتبادل بين المتخاطبين بها، فإن هذه الغاية تلزمها ان تتموضع في جميع مسالكها لتحقيق تكامل (الدلالة) فنجدها تحت الخطى سعياً إليها؛ لأنها تُمثل ثمرة البدء التي انبنت عليها قنوات التواصل على حياة الأداء اللغوي، من هنا وجب ان يوضع لكل لفظ معنى يُعبّر عنه فتتألف لدينا - بهذا - المفردات وهي المرتكزات المحايدة او الوحدات اللغوية الأساس لنشأة أي لغة، بيد ان الوقوف عند هذا الأمر قد يكون موافقاً لبدايات عملية الفهم الإنساني اعتماداً على ضعف القدرة على التداول لبساطة التفكير الإنساني وقتذاك عامة والتفكير اللغوي خاصة، ثم ان تلك الوحدات هي أكثر ملائمة لحاجاته البدائية التي يُحاول التعبير عنها للطرف الآخر، على حين ان امتداد العامل الزمني للإنسان ودخول المستجدات العصرية والتطورات الحضارية على عالمه دعتة الى البحث عن كيفيات في اللغة تُعيّنه على التعبير عن هذه الأشياء بصورة استيعابية كاملة، من هنا افتقر الى الزيادة على الأصول الأولى (مفردات النشأة اللغوية)، فدأب يعمل على وضع وسائل إثرائية للغة فكان الاشتقاق والتركيب والترادف والمشارك وغيرها، وان هذه الوسائل جميعها أوجدت بغاية التوسيع في الأداء اللغوي للوصول الى تحقيق المراد وهو إيصال (الدلالة).

ولأهمية هذه المرتكزات الإثرائية فان البحث سيُشرع في دراسة إحداها ألا هي ركيزة (الاشتقاق) وسيتناوله تحديداً عند أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)؛ لانه أول من تنبه على وجود جنس آخر للاشتقاق غير ما هو شائع لدى الناس، واذا كان لابد لكل بحث من فرضيات يقوم عليها فان هذا البحث سينعقد على فرضيتين على المورد الآتي:

الأولى: التساؤل عن الأسس الفكرية التي ابتنى عليها ابن جني هذا الصنف الاشتقاقي الذي نسبه لنفسه وما ماهيته المفهومية، وهل لهذه الأسس صلة او ارتباط - في اعتقاده العميق - بنظريات نشأة اللغة الذي فصل فيها القول في موضعه وإذا كان الاشتقاق يمثل ولادة لتدعيم الأداء اللغوي أ فيمكن ان نعد نشوءه - عل وفق هذه الرؤيا - مترامناً مع نشأة المفردات الأولى أم انه ظهر في مرحلة لاحقة عليها؟ والثانية: هل يتفق ابن جني مع فكر المحدثين في ان يجعل (الاشتقاق الأكبر) موافقاً لمفهوم الإبدال او القلب المكاني، وإذا كان هؤلاء المحدثون قد جعلوا (النحت) إحدى وسائل الاشتقاق في اللغة فهل يعدّه ابن جني كذلك توافقاً أم أنّه يُباينهم النظر في هذا، إن كلتا هاتين الفرضيتين سيسعى البحث جاداً للإيفاء بإجابة عنهما في مسيرته اللاحقة.

المبحث الأول: الاشتقاق الصغير عند ابن جني*:



يُعدُّ موضوع الاشتقاق من أعزَّر الموضوعات اهتمام وأوفرها رعاية في نطاق البحث اللغوي؛ إذ لا يكاد يخلو مدوّن تخصُّصي في اللغة من مبحث تحت عنوان (الاشتقاق)؛ ذلك بأنه من أكبر الحثيات القياسية التي تمدُّ اللغة بجملة مفردات لا يجدُ المتكلم إليها سبيلاً بسواه، فقد يختلج في نفس المتكلم معنى لا يُلَبِّي إلا بسردٍ جملي طويل غير أن عملية الركون إلى الاشتقاق اللغوي تُغني كلا طرفي الخطاب (المتكلم والمتلقي) عن ذلك التطويل، حيث يعتمِرُ المعنى المطلوب بشكل دقيق ومنضبط في اللفظ المشتق الذي ينتقيه المُستعمل، وهذا كله لا بد من أن يجري على وفق حدود قياسية خاصة؛ إذ ((ليس الاشتقاق بمنأى عن القياس بل بينهما وثيقة وثيقة))^(١) فصلة الاشتقاق إلى القياس كصلة النظرية إلى التطبيق والمنطق إلى الواقع العملي فلا وجود للاشتقاق بلا قياس ((تُبنى عليه هذه العملية ليصير مقبولاً معترفاً به لدى علماء اللغة))^(٢).

وإذا كان الاشتقاق يعدُّ الحثية الأوسع نطاقاً في مجال التداول اللغوي فمن البداهة ان يضطلع فيه ابن جني مصنفاً إياه على صنفين بعد ان شاع قبله لدى العلماء والعامّة بصنف واحد وهو (الاشتقاق الصغير)، على حين ان ابن جني كان أعمق نظراً من سابقه، حيث كان يرى ان الاشتقاق على ضربين؛ إذ يقول ((ان الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير))^(٣) فلحظ ان لفظة (عندي) في النص تؤشر على ان الاشتقاق عند غيره ليس على هذين الصنفين، وقد اكد هذا في مطلع كلامه عن الاشتقاق الأكبر صراحة بقوله ((هذا موضع لم يُسمَّه أحدٌ من اصحابنا، غير ان أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به ويخلد إليه مع اعزاز الاشتقاق الأصغر، لكنه مع هذا لم يُسمَّه، وإنما كان يعتاذه عند الضرورة ويستريح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقلب لنا نحن))^(٤) فنجده ينسب تأصيل مفهوم الاشتقاق الأكبر لنفسه، وأنه أول من خاض فيه تفصيلاً وتنظيراً فلم يسبقه إليه احد ولم يؤثر عن غيره سوى ان أبا علي الفارسي كان يستأنس به ويستعين به عند الحاجة وهذا يوحي ان أبا علي لم يكن يعده ركناً من أركان الاشتقاق حتى انه لم يُسمَّه البتة، فهو في تقديره ثانوي القيمة لا يلتجأ إليه إلا عند الضرورات كما هو تعبير ابن جني، وهذا يأخذ بأيدنا إلى الإيمان بزيادة ابن جني في مجال التأسيس لمفهوم الاشتقاق الأكبر، فالسابقون عليه لم يتطرقوا إلى هذا الصنف الاشتقاقي بدلالة قوله على سبيل التصريح والحصر معاً ((وإنما هذا التقلب لنا نحن))، وعلى الرغم من شدة إعجابه بالاشتقاق الأكبر لا بداعه وتقديمه فيه فانه تحدّث ابتداءً عن الاشتقاق الصغير بوصفه الأكثر شيوعاً وتداولاً بين الناس، يقول ((فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وان اختلفت صيغته ومبانيه وذلك كترتيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرف؛ نحو: سلم، ويسلم، وسالم، وسلمان، وسلمي، والسلامة، والسليم: اللديغ، أخلق عليه تفاعلاً بالسلامة))^(٥) فلحظ ان ابن جني جعل بمقتضى مفهوم الاشتقاق الصغير ان تكون جميع المباني المختلفة في صيغها والعائدة إلى أصل واحد راجعة - في الأساس - إلى المعنى نفسه الذي يحتويه الأصل المُشتقّة منه، فكانّ الرابط المشترك بين هذه الصور البنائية المشتقة جميعاً هو المعنى الجوهرى الموحد لها وهو (السلامة) كما في مثاله السابق.

بيد ان هذه الصيغ المختلفة قد أفضت إلى دلالات إضافية على المعنى الأصل الذي راح يتوضع بتغاير الوعاء الصرفي له، والأظهر ان هذه هي مظنة الفائدة من الاشتقاق الصغير، فإنك تنتقي البناء الصرفي المتناغم والدلالة التي تسعى من وراء إيلاغها إلى المتلقي، فتليسهما الأصل اللفظي الذي تريد فيغدو اللفظ من هذه العملية ثنائي الدلالة في التعبير (دلالة أصلية وأخرى ثانوية).

فالأولى هي دلالة الأصل المأخوذ منه، والثانية هي دلالة البناء الصرفي التي حلت فيه، وعلى سبيل المثال نأخذ الأصل (ك ذ ب) ونعمل فيه الاشتقاق الصغير لنتج منه صيغ عدة نوظفها كالآتي (كذب زيد)، (كذب زيد)، (تكذب زيد)، (زيد كاذب)، (زيد كذاب)، وهكذا، فإذا ما اخضعنا هذه الصيغ المتنوعة إلى عملية رصد دلالي فانا نقف على دلالات متنوعة بتنوع هذه الصيغ، لا نتوافر عليها لو



نظرنا الى الأصل (ك ذ ب) بمعزل عن عملية الاشتقاق؛ لذا نلاحظ ان ثمة معاني قد تبدلت من جملة إلى أخرى، فالجملة الأولى تدل على ان زيد قد وقع منه الكذب في زمن مضى، والثانية توجي إلى ان زيد قد كذب في الزمن الماضي ايضا بيد ان كذبه هذا كثيرٌ متعددُ الوقوع فكانت بذلك صيغة (كذَّب) اشد وقعا من حيث الدلالة من صيغة (كذب) وحدها، اما الثالثة فهي تعني ان زيدا يُظهر نفسه على انه كاذب فهو يتمظهرُ بالكذب لكنه ليس بكاذب في حقيقته، اما الرابعة فتدل على ثبوت صفة الكذب في زيد على حين ان الأخيرة لا تدل على ثبوت الكذب في زيد فحسب؛ بل تنصُّ على ان زيدا مفرطٌ في كذبه مبالغ فيه حتى لكانَ الكذبُ حرفة يُعرفُ بها، اما قولك (زيد الأَكْذِبُ) فان صيغة (الأفعل) فيها تدل على مطلق الكذب فلا يوجد بعد زيد كاذب يدانيه في هذه الصفة البتة، ومن العرض السابق للجمل ننتهي الى ان الدلالات التي زِيدت على الأصل (ك ذ ب) قد اكتسبت من الاشتقاق الصغير فتمثلت بالهيات المتنوعة، إلا ان هذه الصيغ جميعا تتحدُّ في عمقها الدلالي بمعنى جوهرى واحد وهو صفة (الكذب) - المعنى الموحد - ومن هنا حمل المشتقُّ دالتين (دلالة المعنى العام او الأصل، ودلالة الصيغة الصرفية المشتقة منه)، وبهذا ينطوي الاشتقاق الصغير على جملة فوائد منها:

١- إثراء المتكلم بالألفاظ المُشْتَقَّة التي تُفِيضُ له الإفصاح عما يريد الإعراب عنه بضابطٍ دلالي دقيق.
٢- وسيلة اختزالية اذ يحمل اللفظ الواحدُ أوسعَ من معناه الأصل لإبانة المراد ما يغني طرفي الخطاب عن سرد لغوي طويل.

٣- إعانة المتلقي على الوضوح في تصور ذهنه للمعنى؛ إذ يعدُّ حيثية من حيثيات التصوير اللغوي؛ فقولك: (زيدٌ ضاربٌ) تفرق لدى المتلقي في تصورها من قولك: (زيدٌ مَضروبٌ) وكذا الحال مختلف بين قولنا: (زيد ظالم) وقولنا (زيد مَظْلوم)، فلو لا الاشتقاق والصيغة ما فهم الفارق الدلالي بين التعبيرين وبهذا ينظر الى الاشتقاق على انه إحدى أكبر وسائل البيان الدلالي في الخطاب العربي.

المبحث الثاني: تلميحاتُ ابن جني عن سمة المفردات الأصل:

لعلَّ العودة بتأمل الى نصِّ ابن جني في حديثه عن الاشتقاق الصغير تكشف لنا لمحةً ضمنية تُشير الى سمة المفردات في نشأتها الأولى حيث يقول هي ((ان تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه)) فنستشف من تعبيره بلفظة (الأصل) انها تُمَثِّلُ اللبنة الأولى لعملية الاشتقاق او المادة الأولية الخام له، مما يقودنا الى التفكير في أصل النشأة الأولى للغة حيث لم تنشأ اللغة إلا على هيئة مفردات (أصول)، ومهما يكن من أمر نظريات نشأة اللغة، فإنها جميعا تقف عند حدود المفردات الأولى، ولا يختلف علماء اللغة في ان التركيب اللغوي من تلك المفردات هو من فعل الإنسان حصراً، فنجد ((ان واضع اللغة لم يضع الجُمْل كما وضع المفردات؛ بل ترك الجُمْل الى اختيار المتكلم يبين ذلك لك أن حال الجُمْل لو كان حال المفردات لكان استعمال الجُمْل وفهم معانيها متوقفاً على نقلها عن العرب، كما كانت المفردات كذلك و لوجب على أهل اللغة ان يتتبعوا الجُمْل ويودعوها كتبهم، كما فعلوا ذلك بالمفردات، إننا لا نسلم ان افادت المركب مدلولاته تتوقف على العلم بكونه موضوعاً له؛ بل على العلم بان الألفاظ المفردة موضوعة للمعاني المفردة حتى اذا تليت المعاني المفردة علمت مفردات (المعاني منها)) (١) مما تقدم نفهم ان المفردات (الأصل) هي أول ما وضعت للمعاني فكل مفردة تدل على معنى ولا يسعنا فهم معنى التركيب اللغوي وبلوغ مدلولاته من دون معرفة سابقه بمعنى كل مفردة تكوّن منها التركيب، فدل ذلك على أسبقية المفردات على التراكيب.

ومما نقل عن الأسنوي انه قال ((ان اللفظ انما وضع للمعنى من غير تقييد بوصف زائد)) (٢) ابتداءً كان يكون صيغة اشتقاقية* او ضم لفظ إلى آخر في تركيب يُجلي معناه؛ لذا فمن الحكمة ان تكون المفردات الموضوعية أولاً دالة على معاني كلية وماهيات عامة دون لفت نظر الى دقائق المعنى وصفاته، وذلك تأسيساً على حاجة الموضوع له؛ اذ الغاية لا تعدو تعريف الموضوع له بماهيات

الأول والثاني والثالث) وهكذا^(١٢)، بيد انه يقول أيضاً: ((ان تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد))، فإذا كانت هذه التقاليد أصولاً - من نظرة - وهو ما يقره الواقع اللغوي، فكيف يسعنا الإيمان بان هذه الأصول - المشتقة - تعود الى أصل ثلاثي واحد أخذت منه كما يذكر هو؛ لأن هذا يقودنا الى التقاطع في فهم عملية الاشتقاق لان الاشتقاق لا يحدث إلا من أصل، فكيف نشقُّ أصلاً من أصل؟!

فهو ان كان يعد هذه التقاليد ليست أصولاً بل مشتقات فما هو أصلها التي اشتقت منه؟ وكيف وقع منها الاشتقاق وهي ليست بأصل؟ اما اذا سلّمنا معه توافقاً بانها (أصول) فيجب علينا والحال هذه ان نضع هذه العملية تحت مصطلح (التقليبات اللغوية) لا مصطلح (الاشتقاق) لعدم قبول منطق اشتقاق الأصل من الأصل.

وللخروج من هذه الإشكالات نقول ان ابن جني كان مصيباً ومحققاً في مفهومه للاشتقاق الأكبر؛ اذ أظهر لدينا انه توصل الى فكرة هذا الاشتقاق تأسيساً على ايمانه بالنظرية الصوتية لعملية نشوء الألفاظ في اللغة، وهذا ما سنفصل القول فيه في المبحث القادم.

المبحث الرابع: صلة النظرية الصوتية بالاشتقاق الأكبر:

لقد آمن ابن جني بالنظرية الصوتية علّة واقعية لأصل نشوء الالفاظ - وذلك في معرض حديثه عن أصل اللغات - إذ ان الواقع العملي يعضد هذا المذهب ويؤيده بقول ابن جني ((وذهب بعضهم الى ان أصل اللغات كلّها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشحيج الحمار، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الضبي، ونحو ذلك، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد، وهو عندي وجهٌ صالحٌ ومذهبٌ مقبَلٌ))^(١٣) فنجدّه يتقبّل هذه الفكرة بدلالة انه في موضع لاحق يقول مصرحاً ((ان كثيراً من هذه اللغة وجدته مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها ألا تراهم قالوا: قضم في اليباب وخضم في الرطب؛ وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى والصوت الأضعف للفعل الأضعف، وكذلك قالوا: صرّ الجندب؛ فكررُوا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرّصر البازي؛ فقطّعوه لما هناك من تقطيع صوته، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته والبط بطاً حكاية لأصواته، وقالوا: قطّ الشيء إذا قطّعه عرضاً، وقده إذا قطّعه طولاً؛ وذلك لأن منقطع الطاء أقصر مدّة من منقطع الدال، وكذلك قالوا: مدّ الحبل وامتّ إليه بقرابة فجعلوا الدال لأنها مجهورة لما فيه علاج وجعلوا التاء لأنها مهموسة لما لا علاج فيه))^(١٤) فنلمس من هذا ان الأصوات التي كانت تمثل الألفاظ النواة للغة إنما أخذت من أصوات الأشياء والأفعال نفسها فكل مجموعة من الأصوات تعبر عن مصوّتها (المعنى).

ولعلّ أقدم من أشار الى الدلالة الصوتية هو عباد بن سليمان الصيمري؛ إذ نقل عنه السيوطي قوله ((ان بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على ان يضع، قال: وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح))^(١٥) ولم يقتصر الإيمان بهذه الفكرة عند ابن جني وعباد الصيمري فحسب؛ بل قال بها أيضاً ابن سنان^(١٦)، والرازي^(١٧) وغيرهم^(١٨).

مما تقدم نجد ان ابن جني كان يعتقد بارتباط أصوات الألفاظ بمعانيها، اذ ((ان جرس اللفظ له حسابه في الدلالة، وله جزء في الاصطلاح الذي أنشأ المعنى اللغوي للفظه))^(١٩) وهذا يدل على ((ان المعنى والصوت كلاهما مرتبط بالآخر ارتباطاً لا يقبل التفرقة))^(٢٠) والانفصال فكان هذه الألفاظ اكتسبت معاني محددة أول الأمر ثم تطورت هذه المعاني فيما بعد وتوعدت بحسب حاجة المستعمل مع ثبات الأصوات نفسها، فكان متى أطلق الصوت خطر المعنى المناسب له في الذهن وهذا ما يمكن ان نطلق عليه مصطلح (الدلالة الاستدعائية)، وبناء على هذا الفهم عدّ ابن جني التقاليد الستة - لأي أصل من الأصول الثلاثية أي (الأصوات الثلاثية) - أصولاً وهي جميعاً تتحدّ في معنى واحد؛ وذلك بأن أصواتها واحدة مهما تغيّرت مواقعها في نطاق تركيب اللفظة ولان هذه الأصوات مرتبطة بمعان

محددة جعلت هذه التقاليد عائدة الى معنى واحد، وان ما قصده ابن جني بمصطلح الاشتقاق - فيما نحسب - صحيح لأنه أراد أن هذه التقاليد مُشْتَقَّة من هذه الأصوات الثلاثة أو الأصول الثلاثة كما يسميها، فمازالت هذه التقاليد محتفظة بقيمها الصوتية (دلالتها الصوتية) فهي تؤول - بناء على الرؤيا الصوتية لنشوء الالفاظ - الى معنى واحد، وهذه التقاليد تعدّ في الوقت نفسه أصولاً؛ لأن كلّ لفظة منها تحمل القيم الصوتية نفسها ويمكن لأي لفظة من هذه التقاليد ان يُسْتَقَّ منها ألفاظٌ يتحدّ معناها مع الأصول (التقاليد) وذلك عن طريق الاشتقاق الصغير الذي يراه ابن جني ثانوي القيمة؛ لأن جميع التقاليد قد سبق اشتقاقها من الأصوات الثلاثة (الأصول) التي هي أساس نشأة الألفاظ فكان من حيث الترتيب المنطقي وجوب الإقرار بأسبقية الاشتقاق الأكبر على الصغير.

وكان من شدة ولع ابن جني بفكرة الدلالة الصوتية ان جعل بعض الألفاظ التي تتفق بصوتين وتختلف بصوت ثالث متقاربة المعنى إذا كان الصوتان المختلفان متقاربين من حيث المخرج الصوتي أو الصفة الصوتية لكليهما وقد اطلق عليه باب (تعاقب الألفاظ لتعاقب المعاني) ^(٢١) وقد عضد ما مال إليه بأمثلة منها قوله في (العسف والأسف) حيث يرى ((العين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها والهمزة أقوى من العين كما أن أسف النفس أغلظ من التردد بالعسف)) ^(٢٢) ومنه قوله ((ومن ذلك تركيب (ح م س) و (ح ب س) قالوا: حبست الشيء وحمس الشر إذا اشتدّ، والتقاؤهما أن الشيبين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعاً وتعازاً فكان ذلك كالشرّ يقع بينهما)) ^(٢٣) ومنه أيضاً قوله ((ومن ذلك العلز: حقة وطيش وقلق يعرض للإنسان، وقالوا: العلوّص لوجع في الجوف يلتوى له الإنسان ويقلق منه، فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزاي أخت الصاد)) ^(٢٤) فنجد ان ابن جني قد جمع بين معنى (العسف والأسف) لأن كلا الصوتين (العين والهمزة) من مخرج واحد وهو أعمق نقطة في الجهاز النطقي، وجمع بين معنى (ج م س) و (ح ب س) لأن صوتي الميم والباء يتحدان في المخرج الصوتي أيضاً إذ كلاهما شفوي، وتجدد جمع بين معنى (ع ل ز) و (ع ل ص) لأن كلا الصوتين الزاي والصاد من مخرج صوتي واحد ^(٢٥)؛ إذ انهما صوتا صغير وبهذا يقارب ابن جني المعاني لتقارب مخارج الأصوات بين اللفظين مع شريطة ثبات الصوتين المتماتلين في كليهما.

ومن الغريب ان من الباحثين المحدثين من ادخل الاشتقاق الأكبر الذي جاء به ابن جني في موضوع الإبدال اللغوي وعرف بالإبدال بمفهوم الاشتقاق الأكبر وعده نوعاً من أنواع الاشتقاق ^(٢٦)، وقد ردّ أحد الباحثين على هذا القول بأن الاشتقاق في أساسه لا يهدف إلى الترادف ولا يؤول إليه كما يحدث في عملية الإبدال ^(٢٧)، ثم إن ابن جني نفسه لم يعدّ الإبدال ضرباً من الاشتقاق ^(٢٨)، ولقد وافقه السيوطي في ذلك ^(٢٩)، والأظهر ان الذي دعا هؤلاء الباحثين الى القول بتوافق الإبدال مع الاشتقاق الأكبر هو ذكر ابن جني لأمثلة الاشتقاق الأكبر ضمن باب (تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني) والذي ذكر فيه أمثلة عن الإبدال اللغوي أيضاً؛ فحسب هؤلاء ان الموضوع واحد على حين أنهما متباينان، وما ذكره لأمثلة الاشتقاق الأكبر في نطاق هذا الباب إلا للدلالة على توحد المعنى مع وجود التقاليد للأصول فهذا أشبه في نظره باستبدال حرف مكان آخر في لفظة اتفق فيها حرفان واختلف حرف حيث يقول ((ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا في تقليب الأصول نحو (ك ل م) و (ك م ل) و (م ك ل) ونحو ذلك، وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة، لكن من وراء هذا ضرب غيره وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع)) ^(٣٠) فنلاحظ انه يذكر الاشتقاق الأكبر هنا تمثيلاً على وحدة المعنى لا استعراضاً لأنواع الاشتقاق، ونظنه يقصدُ بعبارته ((لكن من وراء هذا ضرب غيره)) أي نوع غيره مما يتوحد فيه المعنى مع اختلاف حرف، فهو في خضم اثبات تشابه المعنى لتشابه الحروف التي تأتلف منها اللفظة ولا يسعى من وراء هذا لإثبات نوع آخر من الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق الأكبر هو ما يؤول - في أساسه - الى أصول واحدة معروفة لا تتبدل من لفظة إلى



أخرى؛ بل تتعاور فحسب، وهذا ما لا ينطبق على ما يريده ابن جني من قوله ((تقارب الحروف لتقارب المعاني)) ثم يعنه بقوله ((وهذا باب واسع)) على حين يرى ان الاشتقاق الأكبر عسيراً صعب التطبيق وان الإحاطة به ((أصعب مذهباً وأعدر ملتسماً))^(٣١) ويقول بـ ((إنا لاندعي ان هذا مستمر في جميع اللغة))^(٣٢) لان طرائقه في نظره ((حزنة المذاهب، والتورد لها وعر المسلك))^(٣٣) في الوقت الذي ينظر فيه الى الإبدال الذي تتقارب فيه المعاني بأنه ((موجود في أكثر الكلام وفرش اللغة))^(٣٤) مما تقدم يثبت لدينا ان ابن جني كان قد وضع حداً فاصلاً بين الاشتقاق الأكبر والإبدال؛ اذ يبدو ذلك واضحاً في حديثه عن كل منهما فلم ينظر اليها على أنهما واحد، وإنما ساق الاشتقاق الأكبر في هذا الباب على سبيل التمثيل

فحسب اذ لا يريد به أكثر من ذلك.

وإذا كان بعض الباحثين من جعل الاشتقاق الأكبر من الإبدال فان منهم من جعله من القلب اللغوي^(٣٥)، ويمكن الرد عليه بأن القلب اللغوي لا بد فيه من ثبات أصل للفظ ثم يقلب عنه مثل (أيس مقلوب يأس) التي هي الأصل^(٣٦)، و(مرسح مقلوب مسرح) التي هي الأصل كذلك، على حين ان ما يجري في الاشتقاق الأكبر ان جميع التقلبات الستة هي أصول غير مقلوبة بدلالة امكان حدوث الاشتقاق منها فلا يوجد من بينها لفظ أصل قُلبت عنه الألفاظ الأخرى، وإنما توجد حروف أصل لألفاظ، يقول ابن جني: ((جذب وجذب ليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جذب يجذب جذباً فهو جاذب والمفعول مجذوب، وجذب يجذب جذباً فهو جابذ والمفعول مجبوز، فإن جعلت مع هذا أحدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك؛ لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر))^(٣٧) فهنا يضع مقياساً لمعرفة امكان القلب وعدمه، فما كانا يتصرفان كل على حد سواء عُرفَ بأنهما أصلان، اما ما كان أحدهما متصرفاً والآخر معطلاً عن التصريف عُرفَ من ذلك ان أحدهما أصل والآخر فرغ قلوباً عنه، اما فيما يتعلق بالاشتقاق الأكبر فيثبت من مقياس ابن جني ان جميع التقلبات الستة للأصول الحرفية الثلاثية هي أصول بدلالة انها تتصرف تصرفاً واحداً كما يعبر ابن جني وبهذا ينتفي زعم من يرى ان القلب هو الاشتقاق الأكبر أو العكس.

المبحث الخامس: النحت:

لقد عد جماعة من العلماء اللغة القدماء والمحدثين النحت ضرباً من ضروب الاشتقاق قال الخليل بن احمد: ((ان العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجهما، إلا ان يُشتق فعل من جمع بين كلمتين مثل: حيعل... فهذه كلمة جمعت من {حي} و{على})^(٣٨) فنلاحظ ان الخليل يدرج النحت على انه نوعاً من أنواع الاشتقاق ولعل إشارته هذه أقدم ما وصل إلينا في هذا الجانب ولربما اقتبس ابن فارس هذه الفكرة من الخليل في قوله ((والعرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة على سبيل الاختصار))^(٣٩) بيد ان النحت لا يقتصر على الأخذ من كلمتين فقط كما ذكر ابن فارس بل يتجاوزه الى أكثر من ذلك أحياناً وقد تنبه على هذا احد الباحثين المحدثين فقال النحت هو ((ان تعمد الى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فده تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها))^(٤٠) ويذهب هذا الأخير تساوقاً مع السابقين الى ان النحت جزءاً من الاشتقاق في اللغة وقد اتفق معه في هذا غير واحد من المحدثين^(٤١)، على حين ان المتقاضي لكتاب (الخصائص) لابن جني لن يقف في موضوع (الاشتقاق) إلا على الضربين المذكورين سلفاً؛ إذ لا نجد في كلامه ما يوحي من قريب أو بعيد الى ان النحت وجه من وجوه الاشتقاق، ونحن ننضم إليه في ذلك، ونرى ان نظرتة راجحة في هذا المنحى؛ لجملة من العلل الفاصلة بين الموضوعين نوجزها بالآتي:

١- إن الاشتقاق لا يكون إلا بنزع كلمة أو كلمات من كلمة أصل، على حين ان النحت هو عملية نزع كلمة من كلمتين أو أكثر^(٤٢)، فنلاحظ ان حيثية (النزع) عكسية.

- ٢- إنَّ الغاية من الاشتقاق هي توليدُ ألفاظٍ حاملةٍ لمعانٍ جديدةٍ مضافةٍ الى المعنى الأصل الذي أُخذت منه، على حين لا يحصل أيُّ تجديدٍ في معنى الكلمة المنحوتة حيث لا تعدو غاية النحت أكثر من اختصار للكلمات المنحوت منها كما أثر ذلك عن ابن فارس.
- ٣- إنَّ الاشتقاق لا يكون إلا من كلمة أصل، على حين ان النحت يمكن اجراؤه في المشتقات والحروف والجمل.
- ٤- يقع الحذف بشكل واسع في الكلمات التي تخضع لعملية النحت فقد يعقد منها حرف او حرفان او كلمة او أكثر^(٤٣)، اذ لا بد في النحت من الحذف تأسيساً على الغاية المرجوة منه، اما الاشتقاق فلا يحدث فيه حذف من الكلمات الأصل البتة وإنما تكون في الكلمة المُشَقَّقة زيادةٌ في المبنى أحياناً كما في الاشتقاق الصغير.
- مما تقدم نصل الى حالة الاطمئنان في قولنا برجاحة قول ابن جني حينما لم يعد النحت صنفاً ثالثاً فيما عدّه للاشتقاق من أصناف لوجود تباين في حيثية الانتزاع من جهة، ولوقوع الحذف في الكلمات المنحوت منها وعدم توافر معنى جديد في الكلمة المنحوتة من جهة أخرى وهذا بخلاف ما عليه الاشتقاق .

الخلاصة

لقد وقف الباحث على جملة نتائج يجملها بالآتي:

- ١- يحفظ لابن جني فضلُ السبق في تقسيمه للاشتقاق على قسمين (الصغير والكبير) بعد أن ساد لدى الناس معرفتهم بالصنف الأول دون غيره.
- ٢- يلمح الباحث من كلام ابن جني على الاشتقاق الأكبر ان الألفاظ الأولى للغة كانت عبارة عن مداليل تشير لماهيات عمومية (أصول) دون إضافات بيانية زائدة.
- ٣- بناءً على الفهم السابق نصل الى ان عمليتي الاشتقاق والتركيب إنما وردتا لحوقاً على مرحلة التأسيس للألفاظ الأصل الأولى وذلك تحت وطأة مساس حاجة المتكلم لأن تلاحق لغته جميع مستجدات الحياة وتطورها من اجل استيعابها.
- ٤- وجد الباحث أن الاشتقاق الصغير يضيف للألفاظ معنى ثانوياً فضلاً عن المعنى الأصل ليحقق بذلك ثلاث معطيات (أداة بيان معنوي، واختزال لغوي، وتصوير ذهني دقيق للمتلقي) في وقت معاً.
- ٥- يرى الباحث أن قول ابن جني بالاشتقاق الأكبر على ان مدار أصوله (التقليبات الستة) تكون على معنى واحد إنما يعود الى احتفاظ تلك الأصول (التقليبات) بقيمها الصوتية الدلالية وهو ما يمكن ان ندعوه (الدلالة الاستدعائية) وربما كان هذا مؤسساً على إيمان ابن جني بالنظرية الصوتية لنشوء الألفاظ.
- ٦- أشار ابن جني في معرض حديثه عن الاشتقاق الأكبر بأنه أسبق مرحلة من الصغير وهذا يتفق مع منطق سير تداولية الأداء اللغوي وتطوره لدى الإنسان من النشأة الى الارتقاء فلا بدّ أولاً من ابتداع الأصل ثم اللاحق عليه.
- ٧- لقد بيّن الباحث وهم القائلين بأن الإبدال هو الاشتقاق الأكبر وان هذا الأخير يمثل عملية القلب للغوي لا أكثر .
- ٨- يميل الباحث الى موافقة ابن جني بعدم وضعه (النحت) صنفاً ثالثاً للاشتقاق وذلك لتباين حيثيات النزاع والغاية منها.



* وهو ما يصطلح عليه علماء اللغة المحدثون بـ (الاشتقاق العام أو الصرفي) فالعام لشيوعه في الاستعمال أكثر من غيره من أنواع الاشتقاق، والصرفي لأنه يعتمد صيغة قياسية معينة؛ لأن الصرف هو العلم الذي يضطلع بدراسة الصيغ وحيثيات اشتقاقها وما يطرأ عليها من تغيرات وفي بعض الأحيان يميل لمعرفة دلالات الصيغ، ينظر: الزبيدي: فقه اللغة العربية: ٢٩٧، وعبد التواب: فصول في فقه اللغة: ٢٩١، ووافي: فقه اللغة: ١٧٢، وصالح: دراسات في فقه اللغة: ١٧٣، ويعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ١٨٨

- ١- الزبيدي: فقه اللغة العربية: ٢٩٦
 - ٢- م.ن: ٢٩٦
 - ٣- ابن جني: الخصائص: ١٣٥/٢
 - ٤- م.ن: ١٣٥/٢
 - ٥- م.ن: ١٣٦/٢
 - ٦- السيوطي: المزهري: ٤٠/١ - ٤١ وينظر: الفارابي: الحروف: ٧٣
 - ٧- السيوطي: المزهري: ٤٢/١
- * يذهب الأصوليون إلى أن الأوصاف المشتقة تفيد مفاد جملة الصفة، فيكون فيها الحدث قيماً للذات أي أن كلمة (ضارب) تدل على (ذات متلبسة بالضرب) فثبت من هذا أن المشتقات قيود بيانية في المعنى، ينظر: جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين: هامش ٩٨
- ٨- كتاب في علوم اللغة العربية: المؤلف مجهول (مخطوطة أصلية)
- * يقصد الاشتقاق الصغير حيث يعمل فيه الاشتقاقيون على إرجاع الصيغ المشتقة من الأصل كلها إلى معنى واحد وهو المعنى الأصل الذي انحدرت منه هذه الصيغ.
- ٩- ابن جني: الخصائص: ١٣٦/٢
 - ١٠- ينظر: م.ن: ١٣٦/٢ - ١٣٧
 - ١١- ينظر: م.ن: ١٣٧/٢
 - ١٢- ينظر: م.ن: ٥/١ وما بعدها.
 - ١٣- ينظر: م.ن: ٤٧/١ - ٤٨ على حين كان متردداً في القطع بين القول أن أصل اللغة الهام أم تواضع؛ إذ ختم حديثه عنها قائلاً: ((فأقف بين تين الخلتين حسيراً وأكاثرهما فأنكفي مكثوراً)) ينظر: م.ن: ٤٨/١
 - ١٤- ابن جني: الخصائص: ٦٦ - ٦٧
 - ١٥- ينظر: السيوطي: المزهري: ٤٧/١
 - ١٦- ينظر: ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة: ١١
 - ١٧- ينظر: الرازي: التفسير الكبير: ١٨/١
 - ١٨- ينظر: ابن سينا: الشفاء: ٩/٣
 - ١٩- سيد قطب: النقد الأدبي: ٣٩ ينظر: الطيب: المرشد إلى فهم أشعار العرب: ٤٦٧/٢
 - ٢٠- كرومي: قواعد النقد الأدبي: ٣٩
 - ٢١- ابن جني: الخصائص: ١٤٧/٢
 - ٢٢- م.ن: ١٤٨/٢
 - ٢٣- م.ن: ١٤٩/٢
 - ٢٤- ابن جني: الخصائص: ١٥٠/٢
 - ٢٥- ينظر: سيبويه: الكتاب: ٤٣٣/٤ وابن جني: سر صناعة الإعراب: ٥٣/١
 - ٢٦- ينظر: الأفغاني: في أصول النحو: ١٢٣ والصالح: دراسات في فقه اللغة: ٢١٠ وأمين: الاشتقاق: ٣٣٣
 - ٢٧- ينظر: تريزي: الاشتقاق: ٣٤٤
 - ٢٨- ينظر: ابن جني: الخصائص: ١٣٤/٢
 - ٢٩- ينظر: السيوطي: المزهري: ٣٤٧/١ ويعقوب: فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٧
 - ٣٠- ابن جني: الخصائص: ١٤٨/٢
 - ٣١- م.ن: ١٤٠/٢
 - ٣٢- م.ن: ١٤٠/٢
 - ٣٣- م.ن: ١٢/١
 - ٣٤- م.ن: ١٥٤/٢
 - ٣٥- ينظر: تريزي: الاشتقاق: ٣٢٣ والمغربي: الاشتقاق والتعريب: ١٥



- ٣٦- للاستزادة والتفصيل ينظر: د. الشريفي: القلب المكاني سورته وتعريفه دراسة صوتية (بحث منشور في ملحق مجلة آداب المستنصرية).
- ٣٧- ابن جني: الخصائص: ٧١/٢ - ٧٢
- ٣٨- الفراهيدي: العين: ٦٠/١
- ٣٩- ابن فارس: الصحابي: ٢٧١ وينظر: السيوطي: المزهرة: ٤٨٣/١
- ٤٠- المغربي: الاشتقاق والتعريب: ١٣
- ٤١- ينظر: صالح: دراسات في فقه اللغة: ٢٤٣ وأمين: الاشتقاق: ٣٩١
و الأفغاني: في أصول النحو: ١٢٦ وعبد التواب: فصول في فقه اللغة: ٣٠١
- ٤٢- ينظر: تريزي: الاشتقاق: ٣٦٣
- ٤٣- ينظر: عوض: أنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير): ١٠٠
- ثبت المصادر والمراجع:
- * أنماط التركيب في العربية (رسالة ماجستير): عبد الكريم عوض، بإشراف: د. خولة تقي الدين، جامعة بغداد - كلية الآداب، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م
- * الاشتقاق: عبد أمين، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٥٨م
- * الاشتقاق: فؤاد تريزي، مط دار الكتب - بيروت، ١٩٦٨م
- * الاشتقاق والتعريب: عبد القادر المغربي، مط الهلال - مصر، ١٩٨٠م
- * التفسير الكبير: فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، مطبعة البهية - مصر، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م
- * الحروف: الفارابي محمد بن محمد (ت ٣٣٩هـ)، حققه: محسن مهدي، مط دار المشرق - بيروت، لبنان، ١٩٨٦م
- * الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، مط دار الشؤون، ط٤، بغداد، ١٩٩٠م
- * دراسات في فقه اللغة: صبحي الصالح، مط دار العمل للملايين، بيروت، ط٩، ١٩٨١م
- * سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ)، شرح وتصحيح: عبد المتعال الصعيدي، مط محمد علي، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م
- * الشفاء - العبارة: ابن سينا، تح: محمود الخضيرى، دار الكتاب العربي - القاهرة، د.ت.
- * الصحابي في فقه اللغة، أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تح: مصطفى الشومي، مطابع أ.ب.دار وشركائه - بيروت، لبنان، ١٩٦٤م
- * علوم اللغة العربية: المؤلف مجهول (مخطوطة أصلية)، بتاريخ ١٣٩٤هـ، القطع ١٢*٢٤ تريبو على (٥٠٠) ورقة، مكتبة امير المؤمنين (ع)، النجف الأشرف، تسلسل: ١٤٣ / ٥، مخزن: ١٠٠
- * العين: الخليل بن احمد الفرهيدي (ت ١٧٥هـ): تح: د. مهدي المخزومي، ود. ابراهيم الشامرائي، مط دار الرشيد - بغداد، ١٩٨٠هـ - ١٩٨٥م
- * فصول في فقه اللغة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م
- * فقه اللغة: علي عبد الواحد وافي، مط دار النهضة، مصر - القاهرة، ط٨، د.ت
- * فقه اللغة العربية: كاصد الزبيدي، مديرية دار الطباعة - جامعة الموصل، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- * فقه اللغة العربية وخصائصها: اميل بديع يعقوب، مط دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م
- * في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مط الجامعة السورية - دمشق، ط٢، ١٩٥٧
- * القلب المكاني صورته وتعريفه - دراسة صوتية: محمد عبد الزهرة الشريفي، بحث منشور، ملحق مجلة آداب المستنصرية - العدد: ٣٣، لسنة ١٩٩٩م.
- * قواعد النقد الادبي: لأسل كوزمبي: ترجمة محمد عوض، لجنة التأليف والترجمة، ط٣، ١٩٥٤م
- * المرشد إلى فهم أشعار العرب وصناعتها: عبد الله الطيب، مط الدار السودانية، الخرطوم، ط٢،



١٩٧٠م

* المزهري في علوم اللغة وأنواعها: السيوطي أبو بكر عبد الرحمن (ت ٩١١هـ)، تح: محمد احمد جاد المولى وآخرون، مط دار أحياء الكتب العربية - مصر، ط ٢، د.ت.
* النقد الأدبي أصوله ومناهجه: سيد قطب، مط دار الفكر العربي، طبعة الشروق، د.ت.

Dr. Serwan Abdul Zahra Al-Janabi
University Of Kufa/ College Of Arts
Arabic Language Department

Ibn Ginni's Derivation- Analytical Study

This study is based on a critical analytical reading for the topic of Ibn Ginni's derivation. Ibn Ginni had distinguished views and noticeable hints in this epistemological sphere of linguistic theorizations. We had known unique outlooks in this concern. To meet this, the study has been established on or worked out in two trends: The first concerns this derivation and the cause from which Ibn Ginni started to arrange this topic within the bases of linguistic existence, and the second deals with the intellectual roots of this topic in the mentality of Ibn Ginni on the basis of his linguistic category stipulated in the textual heritage represented by his book " ALKHASAES". From this the study of the intellectual mode of Ibn Ginni is accompanied by innovation and distinction.



